أسس التحليل النحوي في كتابات تمَّام حسان

عرض وتقويم

Foundations of Grammatical Analysis in the Writings of Tammam Hassan

Presentation and Evaluation

صلاح الدين ملاّوي

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

s.mellaoui@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال: 11/ 10/ 2023 -تاريخ القبول: 2023/10/20 - تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى فحص أسس التحليل في الجهاز النحوي الواصف الذي ابتناه الباحث اللساني تمام حسان، وهو بسبيل إعادة قراءة التراث النحوي واستئناف النظر فيه. وحري بالبيان أن ما تسوقه هذه الدراسة ليس مجرد عرض وتوصيف لمقولات الرجل، بل هي محاولة لتسليط آليات النقد والتشريح عليها، لكي يتضح مدخول الأقوال من منخولها، وتستبين الرغوة من الصريح.

الكلمات المفتاحية: التحليل النحوي؛ المعنى الوظيفي؛ القرينة؛ العامل النحوي.

Abstract:

This paper deals with the features of the syntactic system in the writings of Temmam Hassan from a critical and evaluative point of view. One the one hand, it shows his contribution to the syntactic renovation. On the other hand, it unveils the gaps interposed in his descriptive and functional analyses.

Keywords: Grammatical analysis ; functional meaning ; grammatical indicator ; grammatical governor.

مقدّمة:

تعاقبت طوائِف من النحاة، بمرِّ الأيَّام وكرِّ الدُّهور، على ابتناء جهاز نحويٍّ تفسيريٍّ غايةٍ في التَّماسُكِ والانتظام، يحفظ كلام العرب من اللحن، ويصونه عن التغيير، حتّى انتهوا إلى الغاية التي أمّوا، واهتدوا إلى المطلب الذي ابتغوا، بما هو داعٍ إلى الدَّهش والإعظام. بيد أنّ هذا الجهاز التفسيري خالطته شوائب على مرّ العصور، ونازعته مثالب على كرّ الدهور، فطفق أبناء العربية في العصر الحديث ينفرون منه، ويضجرون بقواعده، وتضيق صدورهم بتحصيلها، فتعالت الصيحات تترى حانقةً بها، وتمالأت جهود الدارسين على إلطاف النظر في علم النحو من جديد، عسى أن تجد له مخرجا ممّا أزرى به وران عليه. فصدعت طائفة من دارسي العصر ترى أنّ سرَّ النجاة هو طرْقُ باب المعاني ونَفْثُها في المباني لتبعثها خلقا جديدا. فأسْفَرَ البحث في هذا المضمار عن ثُلَّة من الدارسين آمنوا أنَّ العربية لن تبرأ من عللها، ولن تسلم من مزالقها ما لم تُرسم لها طريقٌ إلى المعنى والاستعمال.

ومن أبرز أقطاب هذا الاتجاه النحوي التقويمي الباحث المصري تمام حسّان؛ فقد سعى، بكل ما أوتي من قوة، إلى استئناف النظر وتقليبه في نتائج الفكر النحوي العربي نقدا وبناء، فرأيته يثور ببعض أعراف النحاة، ويصدف عنها، مقترحا بدائل لسانيةً نحوية تنهض بتحليل الخطاب، وتغني عن الإجراء المدروج عليه في المدونة النحوية التراثية. إذن ما مقومات هذا التحليل النحوي؟ وهل استطاع صاحبه أن يبني، بما وضع وصدع، جهازا نحويا أمتن ممّا ابتناه أسلافه خلال قرون من إعمال الفكر وإطالة النظر؟ أم هل استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير؟

بسط القول وتحريره فيما يأتي:

1. الجهاز النحوي الواصف ومقومات التحليل:

أكبّ تمَّام حسَّان على دراسة فروع مختلفة من اللغة العربية رآها بحاجة إلى معاودة النظر، يحثه إليها ويزجيه نحوها المنهج الوصفي (الوظيفي) الذي أغراه على تجديد النحو العربي في سياق يتلاءم مع متطلبات البحث اللغوي الحديث. ونلمس أثر ذلك في مفتتح كتابه، إذ يقول: «الغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلّه منبعثا من المنهج الوصفي في الدراسة»[1]. ومنطلقه في ذلك أنّ اللغة «منظمة عرفية للرمز إلى نشاط

المجتمع»[2]،قوامها ثلاثة أجهزة: جهاز صوتي، وجهاز صرفي، وجهاز نحوي، يتألف كلُّ جهاز من زمرة من المعاني أو الوظائف تقف بإزائها زمرة من المباني أو الأشكال، ومن مجموعة من العلاقات والقيم الخلافية الرابطة بين أفراد كلّ من المعاني أو المباني[3]، يكون التحليل سبيلا إليها، فهو تنظيم رياضي للمادة اللغوية، لا يكون في مستطاع الدراسات اللغوية الانفصال عن إجراءاته مهما كانت صورها، وكيفما كانت المناهج والنظريات اللغوية التي تصدر عنها.

إنَّ التحليل في المنظومة اللسانية «وصول إلى الثوابت من خلال المتغيرات»[4]، «أما ثوابت اللغة فهي مناط التبويب والتقسيم والتجريد والتقعيد أو بعبارة أخرى: هي مكونات ما يعرف باسم نظام اللغة»[5]؛ بمعنى: أنَّ ما كان سبيلُه أن يهديَ إلى استكشاف النظام اللغوي القارِّ ذي الأصول الثابتة فهو إجراء تحليلي[6].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهاز النحوي الواصف للغة، وهو مثار الاهتمام ومدار البحث، يتألف من العناصر الخمسة الآتية[7]:

1. طائفة من المعاني النحوية العامة، كالخبر والإنشاء ونحوهما.
2. طائفة من المعاني النحوية الخاصة، كالفاعلية والمفعولية.
3. طائفة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.
4. ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من مبان.
5. القيم الخلافية بين أفراد كل طائفة مما سبق.

وانطلاقا من هذا التصور العامّ لبنية النظام النحوي، يثور تمام حسان بالعمود الفقري الذي قامت على أساسه النظريةُ النحوية التراثية، مُزريا بالعوامل النحوية قاطبةً، فيراها أشبه ما تكون بالخرافة[8]، وأنّها شكل من أشكال المبالغة قاد إليه التقليد دون مراجعة النظر وإلطافه في الموروث النحوي، يقول: «يتّضح أنّ "العامل النحوي" وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها»[9].

وعلى ضوء هذا المفهوم ، يتّجه إلى بحث العلامة الإعرابية التي كانت قطب رحى الدراسات النحوية، ويرى انشغال النحاة بها قصورا في فهم العربية، فهي لا تعدو أن تكون جانبا يسيرا من جوانب كثيرة تهدي إلى المعنى وترشد إليه، فـ«لم تكن العلامات

الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محلّيا أو بالحذف لأنّ العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب [...] ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن»[10].

وفي نظره تغني القرائن المقالية عن فكرة العامل النحوي التي تمسّك النحاة الأوائل بمقولتها[11]، وحاصلُ مذهبه في ذلك يمكن تلخيصه فيما يلي:

- يميّز تمّام حسّان بين ثلاثة أنواع من المعاني: المعنى الوظيفي، ويقصد به المعاني النحوية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، والمعنى المعجمي الذي تدلّ عليه الكلمة المفردة كما في المعاجم، وحصيلة المعنيين يساوي المعنى اللفظي للسيّاق، أو معنى ظاهر النص كما يقول الأصوليون، وهذان المعنيان قرائن مقالية، أي مكتوبة أمامنا ونراها، على خلاف المعنى الثالث، وهو معنى المقام، ويرادُ به الظروف الاجتماعية التي قيل فيها النص. وإذا أضفناه إلى المعنيين الأولين، نتج عندنا ما يعرف بالمعنى الدلالي[12]. ويمثّل المؤلف للمعاني الثلاثة بجملة قالها طالب في المرحلة الثانوية لناظر مدرسة مريدا إشعال سيجارة، وهي: تسمح بالولاّعة؟

فالمعنى الوظيفي، أو التحليلي للجملة: تسمح: فعل مضارع مرفوع، وبالولاعة: جارّ ومجرور.

والمعنى المعجمي: تسمح: من السماح؛ أي: الاستئذان، والولاعة: آلة تخرج منها شعلة صغيرة من النّار يضغط على جزء منها.

والمعنى الدلالي: وهو النظر إلى القرائن الحالية والاجتماعية التي تدلّ على سوء تربية وعدم احترام؛ ذلك أنّ طالبا لم يزل في المرحلة الثانوية يطلب من ناظر المدرسة إشعال سيجارة له[13].

والمعنى الوظيفي، حسب ما يسوقه تمام حسان، «مجموعة من المعاني النحوية الخاصة (...) تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها (...) حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد، وعلاقة التخصيص (...) والنسبة (...) والتبعية (...) وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصّة كالفاعلية، والمفعولية»[14].

وقد بسط القول في هذه العلاقات أو القرائن المعنوية؛ فالإسناد هو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل أو نائبه والفعل، والتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرّع عنها قرائن معنوية أخصّ منها، وهي: قرينة التعدية وتدلّ على المفعول به، وقرينة الغائية وتشمل المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن، وقرينة المعيّة وتدلّ على المفعول معه والمضارع بعد الواو، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه، وقرينة التحديد والتوكيد، وتدل على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدلّ على الحال، وقرينة التفسير وتدل على التمييز، وقرينة الإخراج وتدلّ على الاستثناء، وقرينة المخالفة وتدلّ على الاختصاص، وبعض المعاني الأخرى. أمّا قرينة النسبة فيقصد بها الجرّ بالإضافة أو بحروف الجرّ. وأمّا قرينة التبعية فيراد بها التوابع الأربعة: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل[15].

فهذه القرائن المعنوية تقابلها قرائن لفظية هي: العلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والرّبط، والتضامّ، والأداة، والنغمة[16]. ومجموع هذه القرائن المعنوية واللفظية هو المسمّى قرائنَ التعليق، وهي التي ينبغي أن ننظر إليها عند تحديد المعنى الوظيفي أو عند الإعراب، وهي تغني عن نظرية العامل النحوي التي احتفل بها النحاة كثيرا[17].

وقد استدلّ تمّام حسّان على وجهة نظره بإعراب جملة: ضرب زيد عمرا، معتمدا على قرائن التعليق المعنوية واللفظية، حيث ينظر المُعرِب إلى الكلمة الأولى «ضرب»، فيجدها جاءت على صيغة «فَعَلَ» الدّالّة على الفعل الماضي، سواء في صورتها أم من حيث وقوفُها بإزاء «يفعل - افعل». ثمّ ينظر بعدئذ إلى لفظة «زيد»، ويهتدي عن طريق القرائن إلى تحديد وظيفته النحوية، حيث يلاحظ ما يأتي:

1. انتماءه إلى الاسم (قرينة الصيغة).
2. كونه مرفوعا (قرينة العلامة الإعرابية).
3. ارتباطه بالفعل الماضي عن طريق الإسناد (قرينة التعليق).
4. بناء الفعل معه للمعلوم (قرينة الصيغة).
5. انتماءه إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
6. رتبته في التأخر رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
7. إسناد فعله إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة).

وبسبب كلّ هذه القرائن يصل إلى إعراب «زيد» فاعلا، ثم ينظر بعد ذلك إلى لفظة «عمرا»، فيلاحظ:

1. انتماءه إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
2. كونه منصوبا (قرينة العلامة الإعرابية).
3. ارتباطه بالفعل بواسطة علاقة التعدية (قرينة التعليق).
4. أنّ رتبته من الفعل، والفاعل رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
5. رتبته في التأخر رتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن جميعا يصل إلى أنّ «عمرا» مفعول به[18].

وفائدة الاعتماد على القرائن في التحليل النحوي أنها تنفي عنه التفسير الظني أو المنطقي لظواهر السياق، كما تدفع عنه ما لجَّ فيه النحاة من جدل عاملي لا طائل وراءه[19].

والواضح من كلّ هذا أنّ المؤلف أثناء الإعراب لا يلتفت إلى الدلالة المعجمية، ويصرف عنها العناية، ويرى أنّه «إذا اتّضح المعنى المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام. ذلك بأنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق»[20]. ولأجل تطبيق هذا الرأي يورد بيتا من تأليفه من بحر الكامل لا معنى له، ويعربه إعرابا مفصلا، يبيّن -لدى المؤلف- إلى أيِّ حدّ يمكن الاعتماد على المعنى الوظيفي في التحليل اللغوي[21]، حيث تأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي. ولعل هذه الفكرة قد راودت المؤلف منذ زمن بعيد، حيث نجده يدلي بالرأي نفسه سنة خمس وخمسين وتسعمائة وألف في كتابه (مناهج البحث في اللغة)، فيوضّح مدى الصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى الوظيفي، مستدلاّ بإيراد نصّ نثري من عنده على مثال اللغة العربية، وإن لم تكن كلماته تحمل معنى، وهو «حَنكَف المُستَعِصُّ بسقاحتِه في الكمظ فعنّدَ الترّان تعنيدا خسيلا فلما اصطققّ الترّان وتحنكف شقله المستعصّ بحشله فانحكر سُحيلا سحيلا حتى خَزِبَ»[22]. ويخيّل إليه أنّ القارئ قد شرع في التوجيه الإعرابي لكلمات هذا النص، وكأنّما يسمعه يقول: حنكف: فعل ماض، والمستعصّ: فاعل، إلى أن يتمَّ له الإعراب[23].

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصطلح «التعليق» يراه تمّام حسّان مصطلحا أصيلا في

التراث العربي، ولقد أخذه من عبد القاهر الجرجاني، ومنه -أيضا- استخلص نظريته في التعليق، يقول في هذا المعنى : «ولعلّ أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي إلى الآن هي ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني صاحب مصطلح التعليق»[24]، ويقول أيضا: «وأمّا أخطر شيء تكلّم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان التعليق، وقد قصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»[25].

وتجب الإشارة إلى أنّ القرائن النحوية قد يُترخَّص فيها، فيغني بعضها عن بعض حالما يؤمن اللبس ويتضح القصد ويتحقق الفهم والإفهام. فقد دلّ كلام العرب أنّهم يترخصون في بعض القرائن الإضافية الزائدة عن مطالب أمن اللبس، فيقطعون النعت ولا يطابقون بينه وبين منعوته في الحركة الإعرابية، وينصبون الفاعل ويرفعون المفعول في شواهد عدّها النحاة شواذّ. مثلما لا يحفظون الرتبة عندما تغني عنها قرائن أخرى، ويترخصون في مبنى الصيغة إذا ما اندفع الإلباس، ولا يجرون المطابقة في النوع والعدد، ولا يجدون حاجة إلى الضمير الرابط، فيحذفونه، كما يحذفون المضاف والموصوف والمبتدأ والخبر والفعل ونحو ذلك، ويسقطون الحرف والنغمة أيضا. كلّ ذلك مرهون بمدى وضوح الدلالة واندفاع التعمية عن الغرض[26].

كذلك، وجّه تمام حسان عنايته إلى دراسة الزمن النحوي وجهاته المستفادة من السياق[27]، فكشف عنها في ضوء ارتباطها بقرائن مقالية وأخرى حالية مقامية. فقولك مثلا: أضارب زميلك أخاه؟ يترجّح فيها الزمن بين الدلالة على الحال أو الاستقبال؛ فإن كان مصروفا إلى الحال وجب أحد أمرين: إمّا أن يقال أثناء وقوع الضرب، فتكون القرينة مقامية؛ وإما أن تؤشر له قرينة لفظية، كأن يقال مثلا: أضارب أخوك زميله الآن؟ فتكون القرينة مقالية.

وإن كان متعيّنا للدلالة على الاستقبال، فلا ينفك من مقتضى إحدى القرينتين: كأن تقال الجملة، مثلا، وقد شاع في الناس عزم الأخ على ضرب زميله، فيتمحّض الزمن للدلالة على الاستقبال باعتبار أدلة المقام، وكأنّه يؤشّر للزمن بدليل لفظي من قبيل الظرف «غدا» على سبيل المثال[28].

يضاف إلى ما سبق، أنّ الباحث لم يكن قصده إلى دراسة الجملة، فجاءت في مصنفه عرضا لا غرضا، لا تستقلّ لديه بفصل يكشف صورها الشكلية، وقد صَرَفَه عنها اعتداده بها باعتبارها حدثا كلاميا، أي نشاطا اجتماعيا لا تَفاصُل فيه بين المقال والمقام؛ «فقد انتحى منحى وظائفيا أهمل فيه الوجه الشكلي من التركيب النحوي»[29]، فيقسمه على هذا الوجه لا باعتبار مفهوم البساطة والتعقيد، وإنما بالنظر إلى المبنى التقسيمي الوظيفي تارة، فتكون الجملة: اسمية وفعلية؛ وبالنظر إلى معاني الكلام الوظيفية تارة أخرى، فتكون: خبرية وإنشائية[30]، وإن عدل عن هذا التقسيم الثنائي في «خلاصته النحوية» التي أرادها دراسة تطبيقية لنظريته[31]، بإضافة الجملة الوصفية من جانب[32]، وبإخراج الشرط من قسم الإنشاء وإفراده بقسم ثالث من جانب آخر، فأخذت الجملة لديه التنميط التالي[33]:

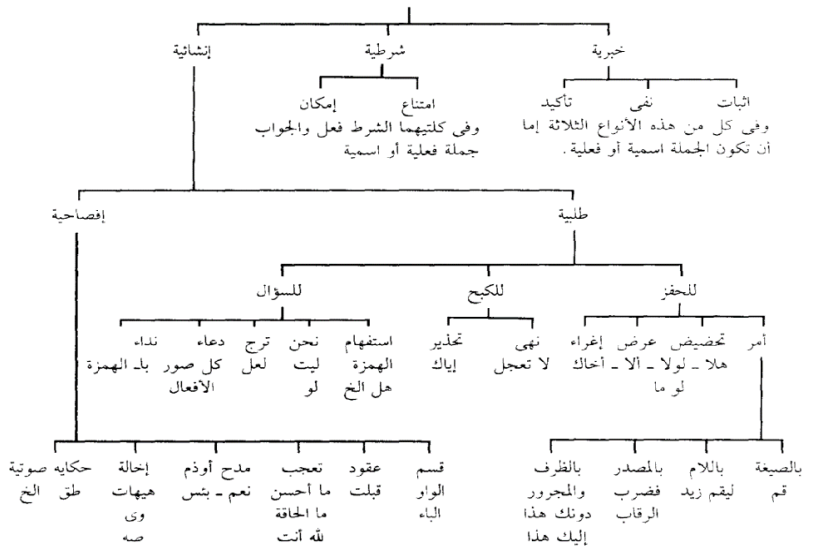

الشكل1: الجملة لدى تمام حسان

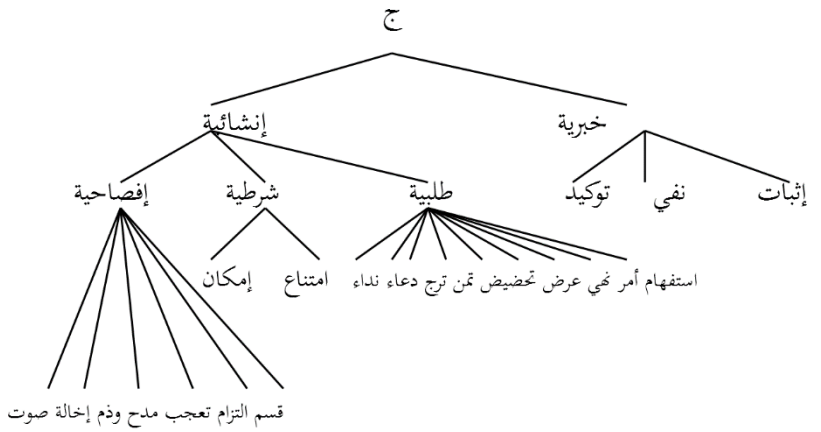

الشكل 2: خطاطة شجرية للجملة لدى تمام حسان

(المصدر: كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" - تمام حسان)

2. نقد الجهاز النحوي الواصف وتقويمه:

تلك هي حصيلة نظرة تمّام حسّان الوصفية الوظيفية إلى النحو العربي، ولاسيما في ثورته على المفاهيم التقليدية التي يراها تقصيرا من النحاة، إن لم تكن قصورا في تفسير النظام النحوي للّغة العربية نتيجة النظر السطحي.

فلعلي لا أجاوز القصد إذا قلت: إنّ حصيلته النحوية، بما لها وبما عليها، تعدّ أذكى محاولة حديثة ترسم أبعاد المعنى الدلالي وتقدح شرارته في النحو العربي إلى ذلك العهد، فقد حاز بها صاحبها شرف الاجتهاد في مرجعيات النحو العربي؛ إذ ربأ بنفسه عن الأنس بمراتب التقليد وتعطيل طاقة العقل. فهو من القلائل الذين استطاعوا أن يقدّموا جهازا نحويا شاملا يسير بالدرس النحوي من أشكال المباني إلى دقائق المعاني.

فالملاحَظ -بَداءةً- أنّ المنهج الوصفي الذي سعى من خلاله تمّام حسّان إلى دراسة فروع من أنظمة اللغة العربية منهجٌ من نوع خاصّ، فقد طبّقه تطبيقا جديدا، لعلّه لم يسبق إليه، لمخالفته أوّل مبدأ من مبادئ النظرية الوصفية من حيث إنّها تقوم، أساسا، على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة في حالة ثبات، وليس من مهامّها معاودة النظر في نماذج وصفية أو تحليلية سابقة[35]، كما أنّها نظرية شكلية لا تلتفت إلى المعنى في الأغلب الأعمّ، بينما نجدها عند تمّام حسّان وصفيةً تولي المعنى أهمية بالغة ترصده من جوانب شتى[36]، وقد تكون هذه العناية

أثرا بارزا من آثار المدرسة الوصفية اللندنية التي أسّسها العالم اللغوي الإنجليزي فيرث، وهذا ما يدعونا إلى نعتها بالوصفية الوظيفية لانجرارها إلى المعنى وانطلاقها منه. فما ذهب إليه أوصل قربى بما ألمّ به أصحاب تلك المدرسة اللغوية «التي لا ترى الدلالة مكتملة إلاّ بالسياق الاجتماعي يصحبها ويحدّد ما فيها»[37].

ولعلّ المُمعِن في تقصّي محاولة تمام حسّان يجد أنّها أفادت التفكير النحوي بتقديم نظرية لغوية مضبوطة تستطيع أن تفسّر النظام النحوي للغة العربية تفسيرا لائقا. ففكرة «تضافر القرائن» لعلّها أفضل سبيل لتفسير الحركة الإعرابية تفسيرا وظيفيا. ومن الواضح أنّ هذه الفكرة لم يبدعها المؤلف من عدم، على الرغم من أنّه من أعطاها بعدَها الشمولي وأهميّتَها الواسعة في استخلاص المعاني الوظيفية، فهي تجد في الموروث النحوي التفاتات من النحويين، وإنْ كان يعيبها، قديما، النظرة الجزئية والاحتفال بها في الدرجة الثانية عند انتفاء قرينة الإعراب عقب اختفاء العلامات الإعرابية كما في الاسم المبني أو المنقوص أو المقصور أو الجمل.

ومن بين تلك الالتفاتات قولُ ابن يعيش في «شرح المفصل»: «إنّ قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينه حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللّفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يؤتَ به فللاستغناء عنه»[38].

والواضح أنّ الفارق بين النظرتين أنّ ابن يعيش، على خلاف تمام حسان، لا يتصوّر غياب قرينة الإعراب، أو الترخّصَ فيها، فيقدّرها إذا ما خفيت تقديرا، كما يرى القرائن المتبقية الحالية والمقالية مع وجود الحركة الإعرابية مؤكدات لها لا نظائر.

ولعلّ من تمام التحقيق أن تُنزل العلامة الإعرابية منزلتَها من بين جملة القرائن الأخرى التي تسعف بالكشف عن المعاني الوظيفية للنصوص بلا إسراف وبلا إجحاف، وأن يُتوجّه إليها بالعناية كما تُوُجّه إلى مثيلاتها على قدر المساواة.

ويبدو أنّ تمام حسّان قد أماط اللثام عن جانب مهمّ من النحو طالما تغافل عنه الدارسون. فما حديثه عن الزمن النحوي وجهاته إلاّ حديث خبير يلتفت إلى التركيب فيفحصه على ضوء اندراجه في طبقات مقامية مخصوصة. فلم يعد الزمن محصورا في نطاق المباني التصريفية، بل صار يستفاد من السياق كذلك، فيكون قد سير به في طريق صحيحة ترفع عن اللغة العربية ما أشيع عنها، جهلا،

من قصور في التعبير عن جهات الزمن المختلفة.

في ضـــوء هذا التوجيه، تبدو محاولة تمّام حسّـــان لفاحصـــها أكثرَ المحاولات النقدية عمقا ومسـاسـا بأنظمة اللغة العربية. فلصـاحبها نظرات ثاقبة وفكر مبدع مكّنه، في أغلب المواضع، أن ينفذ إلى العمق الدلالي للغة العربية، ويُجَلّي خصائصه.

هذا، ومن يرجعِ البصـــر في هذه الحصـــيلة الثرية يجدْ بين جنبات هذا الجهاز النحوي تصـدّعا وفطورا، وينقلب إليه بصـره بجملة من الملاحظات النقدية، تضـع الدراسة على محكّ الاختبار.

فمع كلّ المزايا الظاهرة، تظلّ بعضُ الآراء نســبيةً تقريبيةً لا ترقى إلى منزلة اليقين، بحيث تســتوقف الخاطر، وتحتاج إلى إعادة النظر، لملاحظات أعرض بعضها فيما يلي:

- **الملاحظة الأولى:** كان أولى بالباحث أن لا يغلو ولا يشـــتدَّ في الإنكار والتغليظ على النحويين لمجرّد تعلّق منوالهم النحوي بنظرية العامل. فحريٌّ به أن يراجع هذه النظرية، ولا بدعَ، وليس ببعيد أن يكون محقّا في مفارقتها والمصير إلى خلافها. لكن ليس من العلمية والموضوعية في شيء أن يصف هذا الجهاز التفسـيري، على علاّته، بالخرافة. فمعاذَ الله أن يبنيَ أســاطينُ النحو وأئمته جهازا تفسـيريا يحتكمون إليه حقبا طويلة على أســاس من الزعم والكذب. قد يكون هؤلاء اشتطّوا واعتسفوا فيما وضعوه، وقد يتخلّل ما وضعوا ثغرات واضحة ووجوها من التمحل الممقوت، كلّ ذلك وارد وجائز إنكاره. غير أنّ الذي ليس بالوجه أن نزري بالنحو والنحويين ونغمزهم؛ لأنّنا نجد في أنفسنا حرجا من بعض ما تركوا، فالاعتراف بفضلهم واجب، والتريّث في أمر التغليظ على ما تواصفوه أوجب.

فوجه الغلط أنّ أقوال الباحث تتدافع بهذا الصـدد؛ فهو يكبر صـنيع عبد القاهر الجرجاني من جهة، ويبلغ في الإشـادة به مبلغا عظيما، ثُمّ تراه، من جهة أخرى، يسـفّه مفهوم العمل الذي ارتضـاه أئمة النحو، وقال به الجرجاني ذاته، وألّف فيه مصـنّف «العوامل المائة». أيُعقل أن يكون الجرجاني إماما في المعاني، ويكون في الآن نفســه غارقا في وحل خرافات المباني؟! الصـحيح أنّ النحويين حاولوا ألاّ يُضـيعوا العناية بطرفيّ العلامة

اللغوية: الدّال والمدلول معا في ضرب واحد من التوفيق، قد ينتهي بهم، أحيانا، إلى التفريط في جانب المعنى. فيكون وجبها أن نمضي إلى خلاف ما مضوا إليه، وأن نضع ما لم يضعوا إن كانت لنا طاقة به، وهذا سبيل المجتهدين لا ألفاف المستضعفين.

جملة الأمر أنني أُكبرُ ما سلكه تمام حسان من تفسير وظيفي للعلامة الإعرابية، وأجد في مفهوم «القرائن والتعليق» قوّة تَدفع ما تعلّق به النحاة من شكلانية أساءت إلى النحو، وأرهقت مستحصليه. لكنني أجد في الأحكام القيمية المغلّظة مأخذا، كان أولى أن يربأ الباحث بنفسه عنها؛ لأنّ العلم نسبيٌّ لا مطلق.

- **الملاحظة الثانية:** ليس صحيحا أن صيغة «فَعَلَ» تدلّ على الفعل بالضرورة، بدليل أن كلمة «كَرَمَ» في جملة: رأيت كَرَمَ أخيك فوق كل كرم، اسم مفعول به، وليست فعلا ماضيا[39].
- **الملاحظة الثالثة:** من الخطأ أن نعتقد إمكانية فصل المعاني الوظيفية عن المعاني المعجمية، بدليل أنّ ما أثبته تمّام حسان من مثال شعري يدفع مذهبه، ويتنكّر لمزعمه القاضي بإمكانية الفصل. ويتضح ذلك فيما يلي:

"قاص: كيف ندرك أنّها فعل ماض دون أن نعرف معناها، أليس ممكنا أن تكون اسم فاعل من قصا، يقصو أي تباعد؟

التجين: ثم كيف نعرب هذا اللفظ فاعلا دون أن ندري ما هو الحدث الذي أسند إليه، أليس ممكنا أن يكون مضافا إلى قاص، أي «قاص التجين» دون أن يتغيّر الوزن؟

شحاله : كيف نحكم بأنّها كلمة واحدة، وبأنّها منصوبة على المفعولية «شِحَال»، والضمير مضاف إليه، أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات «شحا»، «له» جارّ ومجرور ؟

بتريسه: جارّ ومجرور والضمير مضاف إليه!! كيف نعرف أنّ الباء من أصل الكلمة، ثمّ إذا كانت جارّا ومجرور فبأيّ فعل نعلقها، ونحن لا نعرف معناها أو معنى الفعل؟

الفاخي: صفة تريس موصوف! كيف يكون ذلك دون أن نعرف معنييهما،

أليست الصفة جزءا من ماهيات الموصوف عندما نقول: «الإنسان حيوان ناطق "فناطق هذه صفة الحيوان أي أن النطق من ماهيات هذا الحيوان أو جوهره. ونحن لم نعربها هذا الإعراب إلاّ بعد أن عرفنا معنى «ناطق» ومعنى «حيوان»، فكيف نحكم على «التريس» و«الفاخي» بالموصوف والصفة دون أن نعرف معنييهما"[40].

فالواضح ممّا سبق أنّ المعنى الوظيفي مرتبطٌ أشدّ الارتباط بالدلالة المعجمية؛ لأن اللّغة ليست مجرّد قوالبَ شكلية نسعى إلى تحليلها إلى وحداتها الدنيا، وإنّما هي جسدٌ روحُه المعنى، وإذا أهملنا فيها هذا الجانب صيّرناها جثة هامدة. ولعل خطورة المعنى المعجمي وأهميته هي التي اضطرت تمام حسان إلى تغيير نظرته، وحملته على تحويل الكيان المعجمي «من كونه رصيدا من المفردات إلى كونه نظاما»[41].

- **الملاحظة الرابعة:** كان تمام حسان، في مواضع من البحث، أسيرا للنظرة الإعرابية التي أنحى باللائمة فيها على النحاة، فتراه يضع المنصوبات جميعا تحت قرينة التخصيص غافلا أو متغافلا عن كون زمرة المنصوبات تلتقي بجامع من الشراكة اللفظية لا الدلالية. والحق أنّ كلّ كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى، فقولنا: يذهب المريض إلى المستشفى، تخصيصٌ لجهة الذهاب، وقولنا: هذا كتابُ محمدٍ، فيه تخصيص لملكية الكتاب لمحمد[42]. فليس بممتنع أن تدخل المجرورات في مجال قرينة التخصيص أيضا[43]. هذا، فضلا عمّا في قصر قرائن التخصيص على المنصوبات من خطل الرأي وفساد المذهب؛ ذلك أنّ طرفي الإسناد يمكن أن تتلبّس بهما حالة النصب، كما في اسم «إنّ» وأخواتها، وخبر «كان» وأخواتها.

كذلك، ما يدعوه الباحث بقرينة التبعية ينبغي أن ينتثر عقدها، ويصار مرجوعا بها إلى قرينة التخصيص، ولاسيما إذا علمنا أنّ مفهوم التبعية مفهوم إعرابي شكليّ صرف، لا صلة له بالتابعية الوظيفية، وإنّما يتمحّض في الاستعمال للدلالة على مطابقة التابع للمتبوع في مجاري الحركة الإعرابية[44]. ويزيدنا في حسن البيان ما نلفيه في أقوال النحاة من دلائل واضحة وإشارات لائحة إلى هذا المعنى، يقول الزمخشري في ذكر التوابع: «هي

الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب»[45]. ويقول ابن مالك (ت 672 هـ) في ألفيته[46]:

يَتْبَعُ فِي الإِعْرابِ الأَسْماءَ الأُوَلْ *** نَعْتٌ وتوكيدٌ وعَطْفٌ وبَدَلْ

وفيه يقول أبو الحسن الأشموني (ت 900 هـ): «التابع: هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد غيرَ خبر»[47]. ممّا يدلّ على أنّ التابعية لفظية لا أثر للمعنى في تصويرها.

إذن، تجب مراجعة تقسيم قرائن التعليق المعنوية كما جاء عند تمام حسّان، وليكن التقسيم مسندا بمنطق الشراكة الدلالية لا اللفظية. فـ«على الرغم من جدّة هذا التقسيم وطرافته، فهو لا يخلو من خلط واضطراب ونقص»[48]. فالأوجب -وفاقا طباقا للمفهوم الدلالي الوظيفي الذي انطلق منه تمام حسان- أن نَسير بهدي منه نحو بناء جهاز مفاهيمي وظيفي يتخلّص من بقايا النظرة الشكلية للغة.

- **الملاحظة الخامسة:** يصرّح تمّام بأنّه أخذ مصطلح «التعليق» ممّا لاح في قول عبد القاهر الجرجاني، وهذا ليس بصحيح؛ لأنّ التعليق عند الجرجاني لا ينفصل عن المعاني المعجمية، ودليل ذلك قوله: «ليس الغرض بنظم الكلام أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل... ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحقّ بالتقديم من شيء ولا يتصوّر أن يجب فيها ترتيب أو نظم. ولو حفّظت صبيا شطر كتاب العين أو الجمهرة من غير أن تفسِّر له شيئا منه وأخذته بأن يضبط صورَ الألفاظ وهيئتها ويؤديها كما يؤدي أصناف أصوات الطيور لرأيته لا يخطر له ببال أنّ من شأنه أن يؤخّر لفظا ويقدم آخر. بل كان حاله حال من يرمي الحصى ويعدّ الجوز، اللهمّ إلاّ أن تسومه أنت أن يأتي بها على حروف المعجم ليحفظ نسق الكتاب»[49]. وهذا النص سبيلُه أن يُظهر إلى أيِّ مدى يرتبط نظم الكلام بالمعنى المعجمي عند عبد القاهر الجرجاني، ولا يفارقه.
- **الملاحظة السادسة:** في تصنيف الجمل وتنميطها ثغرات واضحة، بيانها في النقاط التالية:

1. جعلُ الشـرط قسـما من الإنشـاء أو جعله قسـيما له وللخبر مسـألة فيها نظر؛ لأنّ الشرط لا يزيد عن كونه مجرّد قيد على الجواب الذي يرد خبرا كما يرد إنشـاء، وهو الأصل المرجوع إليه في التصنيف. فقد تساءل القدامى عن الشرط ودقّقوا فيه النظر، فتبيّن لهم أنّه محكوم بالجواب، فإن كان إنشاء، فإنشاء، وإن كان خبرا، فخبر. يقول الزركشي (ت 745 هـ) بصدد ذلك: «فإن قيل: فمن أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة المنتظمة من الجملتين [يعني جملة الشـرط]؟ قلنا: ... العبرة في هذا بالتالي [يعني الجواب] إن كان التالي قبل الانتظام جازما كانت هذه الشرطية جازمة أعني خبرا محضا ولذلك جاز أن توصـل بها الموصـولات... وإن لم يكن جازما لم تكن جازمة، بل إن كان التالي أمرا فهي في عداد الأمر... وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء»[50]. فلو صحّ أن يُعتدَّ حين التقسيم بجملة الشرط، وجب المصير إلى الاعتداد بجميع الجمل الواقعة قيودا على جمل سابقة، كالحالية، والوصفية، والمفعولية.

فمن البيّن أنّ أسـلوب الشـرط منتظم من جملتين: جملة الشـرط وجملة الجواب، الأولى قيد للثانية، فإن كان الجواب خبرا، لم يزد الشـرط عن كونه قيدا لاحقا بالخبر، والعكس صحيح.

2. تقسيمه الجملة من حيث المبنى إلى: اسمية، وفعلية، ووصفية لا يتطابق مع صيرورته إلى تقسيم المبنى التصريفي تقسيما سباعيا. كان أولى به من هذا أن يوسّع تقسيمه ليشمل جميع المباني التي تقع مسندا، كالفعل، والاسم، والصـفة، والظرف، والخوالف، والضـمائر، فيكون التقسـيم سـداسـيا بإخراج الأداة، فقط، التي لا تقع طرفا في الإسـناد. أمّا أن نجد التقسـيم من حيث المبنى ثلاثيا، والمباني التي تصلح للإسـناد أزيد من ذلك، فهذه منقصة ينبغي أن يصار إلى خلافها.

3. في تنميط الجملة الإنشـائية اضـطرابٌ واضح من شـأنه أن يقلق البحث ويربكه. فالملحوظ -أوّلا- غيابُ بعض المفاهيم الإنشـائية كإنشـاء التكثير والتقليل، فلم يرد لهما ذكر في التصـنيف، مع أنّ الباحث لم يوضّـح داعيَه إلى ذلك. فمن الواضح أنّ التكثير والتقليل معنيان ينشـئهما المتكلم إنشـاء، فلا تتعلّق بهما نسبةٌ إلى الخارج، ولا يحملان على الصدق والكذب. أفيعقل أن تضيع بهما العناية بهذا الشكل؟!

ثمّ ما الذي دعاه أن يؤشّـر للدعاء على خارطة المفاهيم الإنشـائية، مع أنه لا يسـتقل ببنية ظاهرة؟ أيكون المعنى وحده؟ إذا كان، فلمَ لا نجد للمعاني الثواني الأخر نصيبا مفروضا من الذكر؟ فلا شك أنّ في المسألة خللا منهجيا واضحا ينبغي أن يسدّ.

أمّا أن يعيب عليه بعض الدارسـين[51] فصـله بين النداء من جهة، والاسـتغاثة والندبة من جهة ثانية، باسـتلحاق النداء بالتركيب الطلبي، وإخراج قسـيميه الآخرين إلى قسم الإفصاحيات، فسبيله أن لا يكون به اعتداد. ذلك أنّ تمام حسان يصـدر في منهجه التصـنيفي عن الشـراكة الوظيفية لا التناظر اللفظيّ. فليس بالوجه أن تُجمَع بنيتان خطابيتان على صـعيد واحد؛ إحداهما: تسـتدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، والأخرى: تفصح عن دفق من الأحاسيس والمشاعر. فمن الواجب أن تفرّقا حتى وإن تناظرتا لفظا؛ لأنّ التحليل الوظيفي يقتضـي من الباحثين ألاّ ينخدعوا بالقاسـم الشـكلي القائم على أسـاس من التناظر في المباني المفردة أو المركبة، وإنّما سبيله إلى الشراكة الدلالية، فتجعل أساسا في نسبة بعض التراكيب إلى بعض.

كذلك، ليس بالوجه أن تشمل الإفصاحيات أقساما تفتقر إلى العلاقات التركيبية السـياقية. فليس لخوالف الصـوت أن تنضـوي تحت أغصـان الجملة الإفصـاحية لفقدانها مقوّم التركيب أسـاسـا. فقصـاراها أنّها صـيغ تشـرّبت معنى الإفصـاح على المستوى الصرفي لا النحوي، فلا يكون وجيها استلحاقها بهذا الأخير.

كما لا يكون دقيقا استلحاق أساليب الاستغاثة والإغراء والتحذير بالإفصاحيات لافتقادها أشراط المعنى الإفصاحي؛ فهي ألصق بالوظيفة الطلبية وأكثر ملابسة لها، وقد أحسّ تمام حسان بخطئه، فتداركه في «خلاصته النحوية».

مع أنّ هذه الملاحظات قد تُظهر بعض الثغرات التي تخللت الجهاز النحوي لدى تمام حسـان، فإنّها لا تنقص من قيمة الدراسـة التي تعدّ، بحق، محاولةً جادّة في سـبيل تطوير النحو العربي والنهوض به بواسـطة إمداده بأدوات البحث اللغوي الحديث، وتزويده بآليات دراسة المعنى الوظيفي والدلالي.

فليس صوابا أن ننتهي إلى النتيجة التي خلص إليها أحمد سلمان ياقوت حينما رأى «قرائن التعليق من الكثرة بحيث يبدو العامل -بمقارنتها به- شـيئا سـهلا ميسـورا ... وأنّ من هذه القرائن التي تهديه لمعرفة العلامة الإعرابية، مع أنّ هذه

القرينة هي مدار البحث ... وأنّها هي التي تهديه لمعرفة الإعراب؟ كأنه يبحث عن شيء، ثمّ يستعين بوجود هذا الشيء نفسه في بحثه. أليس العامل -مرتبطا بالمعنى- أسهل من كلّ هذا؟»[52].

تقوم عند هذه النقطة ملاحظات تؤنسني بترك التسليم بصحة النتيجة:

- **أوّلا**: أنّ كثرة قرائن التعليق المعنوية، قياسا بما يستند إليه النحو التقليدي، لا يبيح على الإطلاق من الناحية العلمية ترجيح نظرية العامل النحوي الشكلية عليها، ولاسيّما إذا كانت هذه القرائن تعبّر حقيقةً عن الواقع اللغوي، وليست مفروضة عليه.
- **ثانيها**: أنّ النحاة العرب أنفسهم يستعينون بهذه القرائن حين خفاء العلامات الإعرابية، فيمعنون، مثلا، تقديم المفعول على الفاعل كلّما خفي الإعراب ولا قرينة توضّح القصد، كما في: ضرب موسى عيسى. ويجيزون مخالفة الرتبة الأصلية كلّما كانت هناك قرائن معنوية أو لفظية، نحو: أضنت سعدى الحمّى، وأكل الكمثرى موسى، وضربت عيسى ليلى، وضرب موسى العاقلَ عيسى[53].
- **ثالثها**: أنّ هذه القرائن بمستطاعها أن تفسّر كثيرا من الظواهر اللغوية التي هي من قبيل الشاذّ، وتجنّب الدراسة النحوية التأويلات البعيدة والتقديرات المتعسّفة التي لا يعضدها دليل لغوي راجح، سوى كونها من اقتضاءات نظرية العامل النحوي، وبخاصّة حينما تترخّص العرب في قرينة الإعراب.
- **رابعها**: بحث قرينة الإعراب لا يعني بالضرورة وجود العامل النحوي إلاّ في النظرية النحوية التراثية. فأمّا الحركة الإعرابية عند تمّام حسّان، فهي مجرّد قرينة تقود إلى المعنى الوظيفي، شأنّها شأن بقية القرائن الأخرى، ولا ترتبط، لديه، بعناصر التركيب ارتباطا لفظيا، بل ترتبط ارتباطا معنويا.

خاتمة:

جملةُ القول ومحصول الحديث أنّ الجهاز الواصف الذي انطلق منه التحليل النحوي في كتابات اللسانيّ تمام حسّان كان يؤمّ إذكاء المعنى وقدْح شرارته. ومن كان يترسّم هذه السبيل، وكتب على نفسه استئناف النظر في التراث النحوي،

وجبت عليه الاستفادة من جهود الوصفيين الوظيفيين في إعادة وصف اللغة العربية في المستويين: النظري والتطبيقي. ولعلّ دراسة تمّام حسّان أوفر حظا من سابقاتها في القود إلى المعنى الوظيفي والهداية إليه.

هذا، وليس بمستجاز أن يحملنا إكبار هذا الجهاز النحوي التفسيري الواصف على التقديس الذي من شأنه أن ينسينا الثغرات التي تخللته؛ فقد تبيّن من غير وجه واحد أنّ بعض ما ذهب إليه النحاة أقوم قيلا وأهدى سبيلا. فحسب تمام حسان ما قدّمه من اجتهادات في سبيل فهم النظرية النحوية العربية، وإصلاح اعوجاجها بما تأتى له من أدوات معرفية ومنهجية.

الإحالات والهوامش:

[1] تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، ط 3، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

[3] ينظر: المرجع نفسه.

[4] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تق: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ-1977م، ص 10.

[5] المرجع نفسه، ص 9.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

[7] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص36-37.

[8] ينظر: المرجع نفسه، ص 189.

[9] المرجع نفسه، ص 207.

[10] المرجع نفسه، ص ص205-207.

[11] ينظر: المرجع نفسه، ص231.

[12] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 39 - 41.

[13] ينظر: المرجع نفسه، ص 358.

[14] المرجع نفسه، ص 178.

[15] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 191-204.

[16] ينظر: المرجع نفسه، ص 205.

[17] ينظر: المرجع نفسه، ص 231.

[18] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 181-182.

[19] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 232-233.

[20] المرجع نفسه، ص 182.

[21] ينظر: المرجع نفسه، ص 184.

[22] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م، ص 227.

[23] ينظر: المرجع نفسه.

[24] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 186.

[25] المرجع نفسه، ص 188.

[26] المرجع نفسه، ص ص 233-240.

[27] ينظر: المرجع نفسه، ص ص 240-260.

[28] ينظر: المرجع نفسه، ص 253.

[29] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع17، 1979م، ص 214.

[30] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 190و 244.

[31] تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ - 2000م، ط1، ص 7.

[32] ينظر: المرجع نفسه، ص 12.

[33] المرجع نفسه، ص137.

[34] ينظر: المرجع نفسه، الصفحات: 88 و 89 و 117 و190.

[35] ينظر: ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، ص 50.

[36] إنّ عنوان بحثه موح بما يوليه للمعنى من أهمية، ويتجلّى ذلك في تقديم المعنى على المبنى.

[37] محمد صلاح الدين الشريف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها، ص 200.

[38] ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، تق ووض. هوا وفها: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1422هـ-2001م، ط1،ج1، ص 125.

[39] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م، ص 79 (الهامش).

[40] المرجع نفسه، ص ص 82-83.

[41] تمام حسان، الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ط1، ص 89.

[42] ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 85.

[43] ينظر: عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراه-مخطوط)، معهد الأدب واللغة العربية، جامعة الجزائر، 1994-1995م ، ص 34.

[44] ينظر: المرجع نفسه، ص 101.

[45] الزمخشري، المفصّل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»، تق ومرا وتع: محمد عز الدِّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، 1410هـ-1990م، ط1، ص 136.

[46] ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (د.ت)، ص 40.

[47] الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، تق ووض. هوا وفها: حسن حمد، إش: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م ، ط1، ج2، ص 315.

[48] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص 34.

[49] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصح أص: محمد عبده، تع: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1415هـ-1994م، ط1، ص ص 51- 52.

[50] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1391هـ، ج2، ص 352.

[51] ينظر: خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سلسلة اللسانيات، مج 15، جامعة منوبة كلية الآداب، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 1421هـ-2001، ط1، ص 26.

[52] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 84.

[53] ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرّم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1987م، ط2، ج2، ص ص 259-260.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م ، الطبعة الأولى، الجزء الثاني.

2- ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون تاريخ.

3- ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1422هـ-2001م، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

4- توامة (عبد الجبار)، القرائن المعنوية في النحو العربي (رسالة دكتوراه-مخطوط)، معهد الأدب واللغة العربية، جامعة الجزائر، 1994-1995م.

5- الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله: محمد عبده، تع: محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1415هـ-1994م، الطبعة الأولى.

6- حسّان (تمام)، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م، الطبعة الأولى.

7- حسّان (تمام)، الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، 2011، ط1، ص89.

8- حسّان (تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، الطبعة الثالثة.

9- حسّان (تمام)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.

10- الرمالي (ممدوح عبد الرحمن)، العربية والوظائف النحوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م.

11- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت-لبنان، 1391هـ، الجزء الثاني.

12- الزمخشري، المفصّل في علم اللغة، بذيله كتاب محمد بدر الدين أبي فراس النعاني الحلبي «المفصَّل في شرح أبيات المفصَّل»، تق ومرا وتع: محمد عز الدِّين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، 1410هـ-1990م، الطبعة الأولى.
13- الساقي (فاضل مصطفى)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ-1977م.
14- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، 1987م، الطبعة الثانية، الجزء الثاني.
15- الشريف (محمد صلاح الدين)، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان «اللغة العربية معناها ومبناها»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد السابع عشر، 1979م.
16- ميلاد (خالد)، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، سلسلة اللسانيات، المجلد الخامس عشر، جامعة منوبة كلية الآداب، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 1421هـ-2001، الطبعة الأولى.
17- ياقوت (أحمد سليمان)، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.